وصول تخطيط المدن إلى المنظمات الدولية

- دراسة تحليلية لرؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن في تخطيط المدينة-

الأستاذة :طواهرية أحلام
أستاذة مساعدة " أ " - قسم العلوم السياسية -
- جامعة علي لونيسي- البليدة

ملخص:

ان تخطيط المدينة اصبح حاجة ملحة في العصر الحالي- فهو يعني في ابسط تعريف له- تنظيم شغل الارض في المدينة مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المدينة والتي ترتبط بحياة الناس فيها، ومع تعقد هذه الاخيرة انتقل تخطيط المدينة من عملية تخص الدولة وجهازها المركزي وإدارتها المحلية على مستوى الأقاليم الى مسؤولية تخص المنظمات الدولية المهتمة بالمدن، والتي ادركت ان تعاونها الثنائي ليس كافيا، لذا لجأت الى التعاون المتعدد الاطراف مجسدة اياه في منظمة تحالف المدن، والتي طرحت مشروعين كبيرين، احدهما هو برنامج استراتيجية تنمية المدن والذي يحمل رؤية متكاملة في تخطيط المدينة.

Résumé :

La planification de ville est devenue dans le temps actuel، une Nécessite-dans sa définition la plus simple- elle désigne l'organisation de l'occupation des terrains de la ville avec la prise en considération des différents cotes : économique social et environnemental liée a la vie humaine، la complexité de cette dernière a transféré la planification d'une opération dont se charge l'État et ses services، a une responsabilité dont se charge les organisation nationales conscientes que cette coopération est devenue insuffisante .

Raison pour laquelle elles ont en recours à la coopération pluripartites représente par l'organisation des cities alliance.

Cette organisation a proposés deux grands projets، Lun deux est un programme de la stratégie du développement des villes ce programme a une vue globale dans la planification de la ville.

مقدمـــة :

إن تخطيط المدينة كعملية يغلب عليها الطابع العمراني قديمة جدا، حيث نجد ذلك في التراث العمراني الأوروبي ممثلا في الحضارة اليونانية وخليفتها الرومانية، بتميز مدنهم بطابع خاص تنوع من مرحلة إلى أخرى، فنجد ان العصر ما قبل الميلاد تميز في الربط العضوي للمدينة اليونانية ذلك الشكل الشبكي الذي منحه الفيلسوف هيبو داموس للمدينة، وهذا لخلق تناسب عمراني بين الفضاء الداخلي والبيئة فيها ، أما الحضارة الرومانية فعكست نزعتها العسكرية في تخطيط مدنها، لذا كانت الشوارع واسعة مقارنة باليونانيين لمرور العربات العسكرية واحتفالات النصر، أما في العصور الوسطى فتأثرت المدينة الأوروبية بظهور المسيحية، وتجسد ذلك في الكنيسة التي أصبحت تحتل مكانة في المدينة بعدما كان يحتلها المعبد من ناحية، ومن ناحية أخرى النظام الإقطاعي الذي ظهر بعد سقوط أراضي الإمبراطورية الرومانية بأيدي البرابرة الجرمان، مما أدى إلى النزعة الذاتية في التخطيط من قبل الإقطاعيين، الذين فرض كل منهم رؤيته في المساحة التي يتمتع بها، وبالمرور إلى عصر النهضة والذي تميز بإحياء التراث الأوروبي الذي كان مدفوعا بالحركة الفنية في فلورنسا الرومانية، وتميزه بنظام الباروك الذي يفضل إحاطة الأبنية بالحدائق، وهو نظام مازال متداولا لحد الساعة في أوروبا.

ان هذه الاشكال التخطيطية التي تبدو بسيطة في جانب ومعقدة في جانب اخر اختزلت في وقت سابق تخطيط المدينة في الجانب العمراني فقط، حيث شكل الابنية ومكونات المدينة ، ولكن بتطور العلوم والثورة الصناعية في اوروبا التي اثرت على المدينة من جوانب عدة أهمها، زيادة النازحين الطالبين للعمل في المدن مما تسبب في زيادة الطلب على السكن من جهة، ومن جهة اخرى انتشار البناءات العشوائية والتي سببت هي الاخرى في تدني بيئة المدينة والقضاء على المساحات الخضراء، ولدينا ايضا زيادة التلوث بفعل اختراع العربات، كل هذا بين ان المدينة اكبر من اي مخطط عمراني بسيط، لذا ظهر لأول مرة تخصص تخطيط المدينة في جامعة ريفربول البريطانية في 1913 م حيث بدأت حركة جديدة تشهدها المدينة من الجانب العلمي.

ان ظهور المنظمات الدولية في الحياة العامة من خلال مختلف المجالات التي تطرقها وارتباطها بالدول من خلال البرامج والمشاريع، يجعل منها السباقة في المجال العلمي المتعدد المستويات والأنشطة، ذلك لأنها تحاول زيادة رابطتها بالدول من جهة، ودفع هذه الاخرى الى تبني رؤاها والاستفادة من مشاريعها لغايات عديدة. ان المهم هو ان مشاكل المدينة في العصر الحالي اصبحت تحديا للدولة الوطنية لأنها المسبب الاول في التلوث البيئي العالمي ، وبؤرة للتعداد السكاني المتزايد والذي يطرح مشاكل عديدة، لذا تجد الدولة الوطنية التي تمتلك العديد من الاعباء نفسها امام ابواب المنظمات الدولية، والتي تمنح رؤية في تخطيط المدينة وفي الجانب الاخر تمد الدولة بالتمويل.

اشكالية الدراسة :

ان اهمية المدينة من جوانب عديدة من ناحية وصعوبة حلها من ناحية أخرى، دفع بالمنظمات الدولية المهتمة بالمدينة الى التعاون فيها بينها لتشكيل منظمة واحدة هي منظمة تحالف المدن، والتي تعمل على حل مشاكل المدن من خلال رؤية علمية تختزل فيه تجاربها مع المدن في سبيل خلق تشاركية بين مدن العالم، ولكن في اطار توسع تحديات المدن من جهة وتوسع مجالات تخطيط المدينة من المجال العمراني الى احتوائها لمجالات الاقتصاد والبيئة و تنظيم الادارة المحلية و التخطيط التشاركي ومالى ذلك من الجوانب التي اصبح يتطلبها تخطيط المدينة من جهة اخرى ، **فالى اي مدى ساهمت منظمة تحالف المدن في ايجاد رؤية متكاملة لتخطيط المدينة من خلال برنامجها استراتيجية تنمية المدن ؟**

تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده اثر التعاون المتعدد الاطراف بين المنظمات الدولية المختلفة وانعكاساته على الجانب النظري لتخطيط المدن، وللإجابة على هذا التساؤل تم وضع اسئلة فرعية تحاول الدراسة الاجابة عليها :

1- ما هي العوامل التي دفعت بالمنظمات للاهتمام بالمدينة ؟

2- هل سبق التعاون المتعدد الاطراف بين المنظمات الدولية بتعاون ثنائي؟

3-هل اظهر برنامج استراتيجية تنمية المدن رؤية كل منظمة مشكلة لتحالف المدن؟

وللإجابة على الاشكالية المطروحة والتساؤلات تم اعتماد اربعة مباحث تتمثل في :

المبحث الأول : لمحة عامة عن تخطيط المدينة

المبحث الثاني : أهمية تخطيط المدينة

المبحث الثالث : تخطيط المدن والبرامج الدولية

المبحث الرابع : تحليل رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن

المبحث الأول : لمحة عامة عن تخطيط المدينة

سنتناول ضمن هذا المبحث تعريف تخطيط المدينة ، والأسباب التي أدت إلى ظهور تخصص تخطيط المدن في الجامعات ومن ثمة المعاهد.

المطلب الأول : تعريف تخطيط المدينة

تتعدد التعاريف الخاصة بتخطيط المدينة ويمكن تقديم بعض المستويات تحمل في كنهها اتجاه معين في تعريف المدينة حيث تتمثل هذه المستويات في :

1)- تعريف تخطيط المدينة على أساس أنها تخطيط جديد للمدينة :

وهنا يعرف تخطيط المدينة على انه :"عرض للمدينة القائمة وإعادة تخطيطها بشكل ما."[1]

2)- تعريف تخطيط المدينة على أساس أنها تنظيم استخدام الأرض فيها :

وهنا تخطيط المدينة عبارة عن:"عملية يتم من خلالها ترتيب وتنظيم معقول لاستخدام الأرض، وتحديد مواقع الأنشطة المختلفة داخل المدينة."[2]

3)- تعريف تخطيط المدينة على أساس الاستخدام الأمثل لبيئة الأرض لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية :

وهنا تخطيط المدينة هو عبارة عن :" تحديد انسب السبل وتوجيه استعمالات الأرض، واستثمار مواردها بالشكل الذي يحقق أقصى مردود اقتصادي واجتماعي عن طريق تحسين البيئة."[3]

4)- تعريف تخطيط المدينة على أساس تطلعات المجتمع الحضري في المدينة :

وهنا تخطيط المدينة هو:

ا)- النشاط الذي له دور مهم في توفير وحماية العديد من تطلعات المجتمعات المتحضرة، والذي ينطوي على الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية والتنوع الثقافي والازدهار الاقتصادي، ويحتاج إلى الأفراد الملتزمين والموهوبين، العاملين في القطاعات الخاصة والعامة والطوعية للمساعدة في تحقيق هذا التطور.[4]

ب)-هو التخطيط الذي يسعى لخلق بيئة سكنية ملائمة من خلال العلاقات المختلفة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا،

حيث الهدف الأخير منه هو تحقيق العدالة لجميع السكان بالحصول على السكن والخدمات."[5]

5)-تعريف تخطيط المدينة على أساس أنها تطوير للمدينة لتحقيق مجموعة أهداف : وهنا لدينا

-تخطيط المدينة بالدرجة الأولى تطوير المدينة وتحسينها بحيث تخدم نفسها كمستوطنة بشرية، وبؤرة للنهوض والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والحضري."[6]

ومنه تخطيط المدينة هو الاستعمال الجيد للأرض مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية والتاريخية وفق دراسات متناسقة يقوم بها مجموعة من المتخصصين ولكن تحت مسؤولية للأجهزة المركزية والحكومة المحلية في المدينة.

المطلب الثاني : نشأة تخطيط المدن في الدوائر الأكاديمية

يمكن تحديد مافرزته الثورة الصناعية باختصار فيما يلي :

- مشاكل حركة وذلك لان الشوارع الضيقة لم تعد تستوعب الاختراع الجديد المسمى بالسيارة.

-مشاكل ايواء بعد النزوح الكبير للريفيين طلبا للعمل في المدن.

-ازمة في السكن وظهور الأحياء المتخلفة وغياب المساحات الخضراء التي تحولت إلى مصانع.

كانت هذه مجموعة من التأثيرات أحدثتها الثورة الصناعية، وجعلت من تخطيط المدينة سبيلا للخروج

من الحالة التي عاشتها المدن البريطانية ابان الثورة الصناعية، وفي سنة 1913م فتحت جامعة ليفربول أبوابها لتخصص تخطيط المدن.[7]

المبحث الثاني : أهمية تخطيط المدينة

إن أهمية المدينة تكمن من كونها منطلق مختلف التحديات من جهة ومن جهة أخرى إن تخطيطها سيعمل على التقليل من تلك التحديات والرفع من قدراتها الداخلية حيث تتمثل تحديات المدينة في:

المطلب الأول : معالجة تحديات المدن

أولا : التحديات السكانية وتوفير المرافق العامة

تخلق الزيادات السكانية التي يشهدها العالم والمتمركزة في المدن مشاكل متعددة على مستوى الطلب على السكن والخدمات العامة حيث تتمثل هذه الزيادة السكانية في :

- يعيش في المدن وللمرة الأولى في التاريخ أكثر من نصف سكان العالم، ليصل عدد السكان بها إلى 3.3 مليار نسمة ومن المتوقع أن يزيد إلى 5 مليارات في 2030م.[8]

-زيادة التحضر فبحلول 2030م لن يقل نسبة سكان المدن عن 61% ومن المرجح إن يكون العالم متحضرا بالكامل في 2060 م(أي أكثر من 80 %من سكان العالم سيعشون في المدن).[9]

هذا التحدي يطرح مشاكل على مستوى المدينة و الدولة ككل منها:

1) -مشكل توفير السكن : لقد أصبح توفير السكن من المواضيع المهمة التي تستأثر رجال التخطيط، وهنا نرجع إلى سنة 1974 م حيث اتخذت البيوت لأول مرة مكانها مع غيرها من المشكلات الدولية.[10]

2)- مشكل توفير المرافق العامة : تواجه المدن بسبب الزيادة السكانية تزايد الطلب على الخدمات والمرافق العامة، حيث يتزايد الإنفاق الحكومي لهذا الجانب والذي يتقاطع ومفهوم الحفاظ على التراث المعماري والحضاري وهذا ما تقوم به منظمة الأمم المتحدة للعلوم الثقافية والآداب.[11]

3)-مشاكل الأحياء العشوائية : "إن المساكن العشوائية هي تلك الأنماط من التجمعات التي يسكنها ذوو الدخل المحدود والمنخفض وتقام دون ترخيص، وهي لا تتماشى والنسيج العمراني في المدن، لان تشيدها وتخطيطها يعود للأهالي"[12]، وقد ظهرت في البلدان النامية نتيجة التزايد في عدد السكان من جهة والمشاكل الاقتصادية من جهة أخرى، وهي تفتقر للخدمات الضرورية، وتسبب الأحياء العشوائية في ارتفاع معدلات الجريمة وانعكاساتها على باقي سكان المدينة [13]. فمثلا تعيش 3 أرباع مدن إفريقيا في عشوائيات لا تعترف بها الحكومات تؤدي كلها إلى انتشار الجريمة والإرهاب.[14]

4)-مشكل تزايد الفقر في المدن :

ا) **-عدد الفقراء في العالم :** حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 م يبلغ عدد الفقراء في العالم والذين يعيشون فقر متعدد حوالي 1.7 مليار نسمة، أما عدد الفقراء الذين يعيشون على 1.25 دولار في اليوم فقد بلغ 1.3مليار نسمة، حيث تقع البلدان العشرة الأكثر فقرا في جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية ، أما البلدان الأكثر فقرا متعدد الأبعاد فتقع في جنوب أسيا خاصة في الهند وباكستان وبنغلاديش.[15]

ب)- عدد الفقراء في المدن : يظهر الجدول أدناه عدد الفقراء في مدن العالم

الوحدة (مليون نسمة)

الإقليم أو المنطقـة	1990	1995	2000	2005	2007	2010
المناطق النامية	656,739	718,114	766,762	795,739	806,910	827,690
شمال إفريقيا	19,731	18,417	14,729	10,708	11,142	11,836

جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى	102,588	123,210	144,683	169,515	181,030	199,540
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	105,740	111,246	115,192	110,105	110,554	110,763
شرق أسيا	159,754	177,063	192,265	195,463	194,020	189,621
جنوب أسيا	180,449	190,276	194,009	192,041	191,735	190,748
جنوب شرق أســـيا	69,029	76,079	81,942	84,013	83,726	88,912
غرب أسيا	19,068	21,402	23,481	33,388	34,179	35,713

جـدول رقم (1) : سكان الأحياء الفقيرة في مدن العالم

المصدر:

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ،**التيارات المشتركة في ظاهرة التحضر العالمي**، موقع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية،**ت ز:**16\08\2012، **س:** 11:00،انظر:

www.unhabitat.org.jo/.../2225746_Pages%20fro..

يظهر الجدول أعلاه أن منطقة جنوب أسيا وصل فيها عدد فقراء المدن 180,449 مليون نسمة وذلك سنة 1990م كأعلى نسبة، لتواصل معدلات الزيادة إلى غاية 2010م حيث وصل بها عدد الفقراء 748.190 مليون نسمة، لكن منطقة جنوب الصحراء الإفريقية سجلت نسبة اعلي بالمقارنة مع منطقة جنوب أسيا وذلك في سنة2010 م حيث بلغ عدد فقراء المدن بها إلى 540.199مليون نسمة، لتأتي في المرتبة الثالثة منطقة شرق أسيا والتي بلغ فيها عدد الفقراء في 2010م حوالي 621.189مليون نسمة، ثم منطقة أمريكا اللاتينية فمنطقة جنوب شرق أسيا ثم منطقة غرب أسيا وفي المرتبة الأخيرة منطقة

شمال إفريقيا ، وتعود زيادة الفقر الحضري إلى الزيادة السكانية في المدن المدفوعة بتقلص النشاطات نتيجة جمله من الأسباب حيث في منطقة الصحراء الكبرى الإفريقية تعود إلى عدم الاستقرار السياسي والنزاعات ومشكل الجراد والجفاف، أما مناطق أسيا فتشهد زيادة سكانية كبيرة أدت إلى تقليص أجور العاملين لدى أرباب العمل.

إضافة إلى ذلك تعاني مدن العالم من :

-ازدياد مخاطر الاضطرابات الاجتماعية والأمنية سواء كانت ناجمة عن الإرهاب (جاكرتا، لندن، مانيلا، نيويورك...الخ) أو عدم كفاية رأس المال الاجتماعي(كينشاسا، نيواورليانز ،باريس...الخ) أو نزاعات على الأراضي الحضرية (الصين).[16]

ثانيا: التحدي البيئي

تظهر فجوة وعدم اتزان بين النمو و قدرة البيئة على احتوائه، وتظهر المشكلة الكبرى في ما تسببه المدن من جهة وقدرتها على حل هذه المشاكل التي تخص البيئة من جهة اخرى.

1)- دور المدن في تهديد البيئة :

-يؤدي الطلب العمراني المستمر في المدن للموارد الطبيعية والتخلص منها إلى تدهور البيئة وفقدان التنوع البيولوجي.[17]

-تساهم المدن في تحولات المناخ بصورة مخيفة، وب80 % من الغازات العادمة فهي المصدر الوحيد لغازات الاحتباس الحراري.[18]

-تسبب المدن في إحداث ما يقدر بنحو 70 % من انبعاثات الغازات الدفيئة.[19]

-إن أعمال الهدم المستمرة للمباني العمرانية في المدن يلوث البيئة.[20]

-باحتواء المدن على أعداد سكانية هائلة يترجم هذا إلى فضلات مختلفة، فالفضلات الورقية والخشبية ومشتقات البلاستيك وغيرها من المواد القابلة للاشتعال مسببات الحرائق، والفضلات الصلبة والمواد العضوية فهي تشوه البيئة وتفتك بها حيث عملية التخلص منها يسبب لوحده مشكلا في القضاء على الكائنات الحية.[21]

-ان المدن مكان إنتاج واستهلاك أكثر البضائع الصناعية، فهي تستهلك ثلاث أرباع طاقة العالم وتسبب على الأقل ثلاث أرباع تلوث الارض[22]، ويأتي هنا مشكل هذه الطاقة هل هي صديقة للبيئة ؟ او ملوثة لها ؟

-إن المدن الكبرى هي مدن ساحلية مرتبطة بمستويات المحيطات وبالتالي تعرضها للكوارث الطبيعية.

-إمدادات المياه من القضايا التي تواجه المدن في كل من إفريقيا وشمال الصين وغرب الولايات المتحدة الأمريكية.[23]

ثالثا : تحدي المواصلات

إن من أهم العناصر الموجودة في المدينة نظام النقل، حيث إن تطور المدينة مرهون بنظام نقلها، وتواجه المدينة اليوم مشكل زيادة تملك السيارات، حيث يعج العالم بأكثر من 800 مليون سيارة تتمركز في المدن، تشكل تحديا بما تخلفه من أثار سلبية على البيئـة.[24]

تسبب وسائل النقل المختلفة مشاكل عديدة يمكن إجمالها فيما يلي :

1)-الضوضاء في المدن

أثبتت الدراسات إن حركة المرور تسبب 75 %من ضوضاء المدن والتي تحسب بالديسيبل انظر إلى الجدول الأتي :

وسيلة النقـل	نسبة الصوت الصادر بالديسيبل	الآثار الصحيـة
الطـائرة	199	عجز الأذن عن السمع
الموتور	130	عجز الأذن عن السمع
القـطار	85	بداية الاضطرابات الذهنية والتشنجات
السيـارة	70 إلى 100	مشاكل في السمع
التـرام	50	اضطرابات عصبية

جدول رقم (2):الآثار الصحية لوسائل النقل المختلفة

المصدر:

مجلة القطاع الهندسي، دور التخطيط العمراني في الحد من المشاكل البيئية الناجمة عن حركة النقل ،إبراهيم، محمد عبد الباقي محمد ، المجلد الرابع ،العدد11،جامعة الأزهر،افريل 2009،ص:2.

يظهر الجدول أعلاه الآثار الصحية لوسائل النقل والتي تتواجد بكثرة في المدن، وهذه الآثار تتراوح بين اضطرابات عصبية إلى عجز الأذن عن السمع، حيث يتم قياس الصوت الصادر عن وسيلة النقل بوحدة الديسيبل .

2)- الإفرازات الغازية

تستهلك وسائل النقل أكثر من 60 % من مجموع استهلاك العالم النفطي، حيث يستهلك العالم أكثر من 800 مليون برميل يوميا، وتنقسم أثار هذه الإفرازات على مستوي البيئة وعلى صحة الإنسان انظر الجدول التالي :

مشاكل الإفرازات الغازية على مستوى البيئة	مشاكل الإفرازات الغازية على مستوى صحة الإنسان
-تساهم غازات وسائل النقل في ظاهرة الدفيء الكوني وما يرتبط بها.	-الغازات المحترقة في وسائل النقل تتحول إلى جزيئات دقيقة تعلق بالجو وتتسبب في مشاكل للرئتين.
-اكاسيد النيتروجين الناتجة من غازات وسائل النقل تسبب الأمطار الحمضية التي تقضي على الثروة السمكية وتسبب في حوادث الطائرات وتأكل البنيات.	-البنزين يتسبب في سرطان الدم وأورام الغدد اللمفاوية.

جدول رقم (3) : مشاكل الإفرازات الغازية على مستوى البيئة وصحة الإنسان

المصدر:

مجلة القطاع الهندسي، دور التخطيط العمراني في الحد من المشاكل البيئية الناجمة عن حركة النقل،مرجع سابق الذكر ،

ص، ص: 5،6.

يظهر الجدول أثارا سلبية أخرى لوسائل النقل تتمثل في إفرازاتها الغازية، والتي تهدد البيئة العالمية من خلال زيادة ظاهرة الدفئ الكوني والقضاء على الثروة السمكية، ومن جهة أخرى تهدد هذه الإفرازات صحة الإنسان.

3)- ارتباط تخطيط المدينة بزيادة مشاكل النقل:

-حسب الدراسات إن المباني العالية على جانبي الطريق احد المشاكل المسببة للضوضاء لأنها تشكل ما يسمى بالوادي العميق، وتقوم واجهات المباني بالانعكاس التكراري للموجات الصوتية الصادرة من وسائل النقل وزيادة حدتها.

-التقاطعات المعقدة في الطرق تؤدي إلى توقف السيارات أكثر من مرة وإعادة تشغيلها مما يزيد من الضوضاء.[25]

ومنه تخطيط المدينة المناسب هو الذي يعمل على تخفيف حدة الضجيج في المدينة، من خلال إنشاء مباني مناسبة والاهتمام بالطرق والمساحات الواسعة الخضراء، ووضع دراسات تنطوي على حلول لمشكل نظام النقل في المدينة.

المطلب الثاني : تحقيق التنمية المحلية

ان تخطيط المدينة في الوقت الحالي بما يحويه من دراسات اقتصادية ومالية ومشاركة موسعة في التخطيط تعمل على تحقيق التنمية المحلية من خلال :

1)- الاستفادة من الموارد المحلية في المدينة : تظهر الدراسات الحضرية عن استهلاك العالم لنصف الثروة النفطية ومن المتوقع بسبب ذلك مزيد من التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي اذ لم توجد طاقات بديلة، حيث الدول التي تغطي العجز في المدن من خلال الريع النفطي ستقع في مشاكل ان لم تعمل على تخطيط مدنها لتفعيل ميزاتها الداخلية.[26]

يقوم تخطيط المدينة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وهذه الموارد تتنوع بين الموارد الطبيعية والبشرية من خلال الاستفادة من الخبرات المتاحة في المدينة، وهنا تظهر مؤسسات التخطيط ومشاركة المجتمع المحلي في إعداد الخطة، بحيث يبدي هذا الأخير رأيه حول المشاكل والصعوبات التي تواجهه وحول كيفية استغلال الموارد المحلية بطرق أفضل،[27] وتكشف الدراسات في تخطيط المدينة حول معلومات عن الاقتصاد المحلي، والغرض منه التقدير الكمي للعمالة والعاطلين عن العمل ليتم إدماجهم في مشاريع والاستفادة منهم في اطار الاستغلال الجيد للموارد المحلية بإشراك المجتمع المحلي[28].

2)- تفعيل المدينة كقطب للنمو : حسب **فرانسوا بيرو**Francois Pierrot صاحب نظرية أقطاب النمو ان التنمية عملية تراكمية بمجرد أن تبدأ تستمر وتغذي نفسها ذاتيا، فيقوم تخطيط المدينة على الاستفادة من الوفرات لتنمو المدينة من خلال تغذية الروابط المغروسة بين مختلف الفاعلين ألاجتماعيين ،كالقطاع الخاص والمجتمع المدني والكيان العلمي والذي يمثل رأس مال علائقي او اجتماعي، وسيتم حشد الموارد الطبيعية

و البشرية والمالية والاجتماعية وذلك لخلق خاصية التجميع.[29]

وحسب نظرية **برلمان وارلوند جورين** والخاصة بالتنمية المحلية ادمجا دور المخططين في المرحلة الثانية، حيث يقومون بخطوات محددة باستغلال ما تمتلكه المدينة من وفرات متعددة تكنولوجية ومالية[30]

المطلب الثالث : مواجهة المدينة لتحديات العولمة

الأكيد إن العولمة قد أثرت في اتجاهات عدة ، ولكن وبالربط مع موضوعنا فهي تحاول ان تخلق نمط معين من شكل المدن، وهذا نتاج الترابط بين المهندسين في الشبكة المعلوماتية وتبادل الرسومات التخطيطية، حيث يرى **نور الدين حوشيار** ان العولمة قد وضعت بصمتها على عمارة المدن بتغير معالم المكان والزمان أي تغير التجربة الإنسانية ، ومن هنا تهديد للثقافة الإنسانية.[31] **وتظهر جوانب اخرى للعولمة من خلال مايلي :**

1)-تحدي المنافسة مع المدن :

يمكن بداية أن نعطي مثالا على هذه التنافسية الجديدة فالصناعة والتجارة في منطقة الدمام لن تكون منافستها محصورة في مدن السعودية، ولكن يتوجب عليها منافسة مدن أخرى كالمنامة ودبي بل مدن أسيوية

وأوروبيه ، وحسب **دينوفان ربيكيما** Denovan Repkima ان القرن 21 هو اقتصاد عالمي ومنافسة مفتوحة وان من سيتحمل التأثير الأكبر للعولمة هي المدن، هذا الوضع الجديد للتعاملات الاقتصادية والسياسية يفرض على المدن قدرا من التنافسية واكتساب المنافسة في مجال لا يجاريها فيه احد، لان التبادل الدولي العام يقوم على مفهوم الميزات المقارنة،[32]وقد ادخل مفهوم الميزة التنافسية من خلال تكوين وتراكم مزايا من صنع الإنسان في عصر الجودة والنوعية والكفاءة والابتكار والتطوير والتخصص،[33] وفي ظل التفوق الصناعي واقتصاد الخدمات يؤدي هذا المفهوم إلى مفهوم الميزة المطلقة أي تحقيق المدينة التفوق في سلعة أو خدمة أو مجال، ويجب أن يؤسس تفوقها على مبدأ النوعية وليس على السعر ، وحسب **دينوفان ربيكيما** ان القرن 21 هو اقتصاد عالمي ومنافسة مفتوحة وان من سيتحمل التأثير الأكبر للعولمة هي المدن.[34]

2)-تحدي التمركز بين المدن :

إن المدن الصغيرة الحديثة تواجه في سوق المدن تحدي المدن الكبيرة حسب **راذار فورد** Rutherford، حيث أن المدن الكبيرة في العالم تشكل تحديا للمدن الأخرى بل وللدول لما تحويه من إمكانات، ويمكن تعريفها بأنها "وحدة معينة من المدن تتوفر فيها خصائص التفوق الاقتصادي والصناعي

والاتصالي و ألخدماتي، وكذلك أنها عبارة عن شبكة عنقودية من المدن يبلغ عدد سكانها حوالي 10 مليون نسمة أو أكثر"[35].

إن هذا التركيز لهذه الجوانب المهمة في المدن الكبيرة وضمن الأقل منها يطرح إشكالات لبقية مدن العالم وقدرتها على اكتساب هذه الميزات، ومن ثمة كسر قاعدة التمركز التي تحاول هذه المدن ان تبقيها لتدور باقي المدن الأخرى في فلكها.

3)-تحدي تقلبات السوق العالمية

لقد أدرك الاقتصاديون أهمية المدن سواء كنقطة لانطلاق الهزات الاقتصادية العالمية لأنها نقاط التداول المالي العالمي، ومن جهة أخرى كحزام واقي ضد هذه التقلبات، هذا الحزام الذي تختلف درجة قوته وتحمله على مدركاتنا بأهمية تخطيط المدن في الجانب الاقتصادي، وهنا دعا العديد من الاقتصاديين لإعادة النظر في المدينة من خلال رفع قدرة المدينة على التعامل مع المعطيات الجديدة، سواء على مستوى تقلبات السوق العالمي أو على مستوى تحضيرها لمثل هذه المشاكل، من خلال الإدراك على أن دور المدينة في التنمية الاقتصادية تحول من أولوية الإسهام في التنمية الوطنية إلى تنمية المدينة، وان التخطيط المركزي لم يعد مجديا وان على المدينة أن تكون أكثر نضجا وقدرة على استيعاب ما يحصل في ثنايا الأسواق العالمية.[36]

إن هذه المستويات المتعددة من معالجة تحديات المدن وهي: التحدي البيئي وتحدي المواصلات وتحدي الزيادة السكانية وتوفير المرافق العامة، إضافة إلى تحقيق التنمية المحلية من خلال الاستفادة من الموارد المحلية و تفعيل المدينة كقطب للنمو ،إلى مواجهة تحديات العولمة والمتمثلة في تحدي المنافسة مع المدن العالمية وتحدي التمركز بينها وأخيرا تحدي تقلبات السوق المالية العالمية، والتي تكون انطلاقتها من المدن الكبرى كلها تبين أهمية المدينة من ناحية وأهمية التركيز على تخطيطها من ناحية أخرى ، وهي جملة من العوامل جعلت من المنظمات الدولية تهتم بالمدينة وبتخطيطها وهذا ما سيتم تحليله في الجزء الأتي.

المبحث الثالث : تخطيط المدن والبرامج الدولية

إن الإدراك الدولي بحقيقة أهمية تخطيط المدينة في الوقت الحالي أصبح واضحا لمتتبعي البرامج الدولية، وذلك من خلال المشاريع التي تصيغها المنظمات الدولية والتي اتخذت شكلا فرديا ثم ثنائيا ثم متعدد من خلال التعاون المتعدد بين المنظمات .

المطلب الأول : المنظمات الدولية المهتمة بالمدن

إن من بين المنظمات المهتمة بقضايا المدن لدينا:

1)-البنك الدولي

بدا البنك الدولي نشاطاته باسم الإنشاء والتعمير ، وهذا يعبر عن الفترة التي عاشتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عمل البنك على اعمارها، ولكن بعد الخمسينيات تحولت أعمال البنك إلى التنمية، وأضحت البلدان النامية المستفيد من برامجه.[37] ويتركز عمل البنك اليوم في تخفيف الفقر في العالم وبرامج حول البيئة و التنمية والنوع الاجتماعي، ويتجه البنك إلى التخصص في برامج استثمارية ومنح للمدن.[38]

2)-برنامج الأمم المتحدة للبيئة

شكل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المنعقد في 1972 م بإستكهولم المرحلة الأولى لتناول البيئة العالمية وعلاقتها بالتنمية، وانشات الجمعية العامة بقرارها 2997 (د-27)المؤرخ في ديسمبر 1972م برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ووضع البرنامج خطة عمل تقوم على مراحل، حيث يتم في مرحلة أولى تقييم الوضع البيئي، ثم كمرحلة ثانية تطوير سياسة دولية ومنه صياغة اتفاقات متعددة الأطراف ومن ثم تنفيذ هذه السياسات وتقيم السياسات العامة والتنفيذ والتنمية الميدانية.[39]

ويهتم البرنامج بتعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة في العالم والمدن بشكل خاص، وتعد قمة الأرض و إعلان مالمو ورزمة كارتاخينا المتعلقة بالإدارة البيئية من المرجعيات الهامة للبرنامج.[40]

3)-برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية:

تأسس برنامج الموئل في 1978م بعد اجتماع في مدينة فانكوفر والذي عرف بالموئل الأول، حيث كان الموضوع على قدر بسيط من الأهمية في أجندة عمل الأمم المتحدة، لان ثلثي سكان العالم لايزالون يعيشون في الأرياف، ولكن من1997م الى2002م تغيرت الصورة، حيث تحول نصف سكان العالم في المدن، وتأتي قمة الأرض المنعقدة في اسطنبول في3و14حزيران1996م لتقويم عمل البرنامج والمعروفة بالموئل الثاني وقد اعتمدتها 171 دولة.[41]

المطلب الثاني : التعاون المشترك بين المنظمات في مجال المدن

لقد أدركت المنظمات الدولية أهمية التعاون في إطار مشاريع تخص المدينة ومن بين المشاريع لدينا :

أولا : برنامج المدن المستدامة

تم في 19 ديسمبر1977م تحت القرار رقم 32 /162 المتعلق بالترتيبات المؤسسية للتعاون بين برنامج المستوطنات البشرية و برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد أصبح البرنامج أداة مهمة لدعم

جدول أعمال القرن 21 ولتنفيذ البعد البيئي وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية المتفق عليها أثناء القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، وتشمل أنشطة البرنامج مدنا افريقية وعربية وأسيوية وأوروبية، ومدن أمريكا اللاتينية، حيث قام البرنامج بخمسين مبادرة على مستوى المدن بالإضافة إلى التعاون بشان الملفات البيئية في المدن.[42]

ثانيا : برنامج المؤشرات الحضرية

لقد تم في 1990 م تعاون البنك الدولي وبرنامج المستوطنات البشرية في إطار علمي، حيث تضمن هذا البرنامج مقارنة مفصلة لواقع الإسكان في 53 مدينة رئيسية موزعة في 52 دولة، فتم جمع 50 مؤشرا وفق أسس قابلة للمقارنة مثل : التعليم للمجتمع والبيئة والتنمية والأرض وحقوق الإنسان والسكان والتنمية الاجتماعية، هذه بعض من المؤشرات التي تمخضت عن التعاون بين المنظمتين والتي ستشهد إضافات في قمة الأرض بالمصادقة الدولية عليها.[43]

ثالثا : برنامج إستراتيجية تنمية المدن

1)-التعريف ببرنامج إستراتيجية تنمية المدن : يأخذ هذا البرنامج شكلا أخر لأنه نتاج تعاون دولي بين منظمات دولية متعددة، وهذا لتزايد الإدراك الدولي بأهمية الانطلاق من المدينة، ويدخل البرنامج كأحد الاستراتيجيات التي تسعى منظمة تحالف المدن تحقيقها، والتي يرجع تأسيسها إلى الاتفاق الأولي بين البنك الدولي وبرنامج المستوطنات البشرية في ايار1999م وتشكيل منظمة تحالف المدن، فالبرجوع إلى برنامج المستوطنات البشرية اعتمدت لجنتها في دورتها 17 المنعقدة في نيروبي ماي 1999م الرؤية الجديدة للموئل، باعتماد أسلوب وشكل الوكالة الداعية والاستناد إلى قواعد أوضح منها :

-مساعدة الحكومات الوطنية والمحلية على تعزيز أعمال الموئل من خلال تنظيم حملتين عالميتين حول ضمان الحيازة والإدارة الحضرية، أما البنك الدولي فقد انكب على إعداد إستراتيجية جديدة حول الإدارة الحضرية والمحلية، وهي إستراتيجية اعتمدها نهاية 1999م ليقر البنك وبرنامج المستوطنات التركيز على الحد من الفقر في المدن وينظم إليها الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في2000 م وتتشكل منظمة تحالف المدن[44]. وبرنامج إستراتيجية تنمية المدن هو خطة عمل للنمو المتوازن في المدن، يتم إعدادها والمحافظة عليها من خلال المشاركة لتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين، وتتضمن رؤية جماعية للمدينة وهي تهدف إلى تحسين الحكم الحضري، وزيادة الاستثمار لتوسيع فرص العمل والخدمات وتخفيف الفقر الحضري بطريقة منظمة.[45]

2)- لمحة عامة عن منظمة تحالف المدن: إن منظمة تحالف المدن هي تحالف متعدد الجهات المانحة من المدن وشركائهم التنمويين، وقد تم وضع هذه المنظمة لتحسين كفاءة واثر التعاون لتحقيق التنمية الحضرية في مجالين رئيسيين هما :

-إدخال تحسينات غير مسبوقة للأوضاع المعيشية في المدن الفقيرة على مستوى المدينة وعلى الصعيد الوطني.

-الإجماع على دعم المدينة من خلال عمليات البناء مع جميع أصحاب المصلحة الذين يضعون رؤيتهم لمدينتهم، وهذا حتى يأتي برنامج إستراتيجية تنمية المدن مع أولويات واضحة للعمل والاستثمار.

ا)-الهيكل التنظيمي للمنظمة

يتكون هيكل منظمة تحالف المدن من:

ا_ **الفريق الاستشاري**: والذي يرأسه البنك الدولي و برنامج المستوطنات البشرية يقوم الفريق بما يلي:

-النظر في وضع الاستراتيجيات طويلة الأجل و الموافقة على البرامج .

-التنسيق بين الجهات المانحة.

-منح الخبرة والمعرفة للمدن في معالجة بعض المشاكل.

-استعراض أداء تحالف المدن وتقيم أثرها حيث يجتمع الفريق أكثر من مرة في السنة.

ب_ **المجلس الاستشاري** : يقوم المجلس بما يلي :

-دعم تنفيذ أنشطة منظمة تحالف المدن.

-تقديم المشورة بشان قضايا محدودة بإستراتيجية تنمية المدن ورفع مستوى ترقية الأحياء الفقيرة.

-المراجعة والتعليق على إستراتيجية تحالف المدن في مشاريع البرامج السنوية.

-تسيير انخراط شبكات السلطة المحلية.

-يقدم المجلس تقريره للفريق الاستشاري.

ج- **الأمانة العامة** : مقرها في واشنطن و تقوم الأمانة بما يلي:

-تقدم الأمانة تقرير للفريق الاستشاري وتقوم بفحص وتقييم مقترحات المشاريع وفق للمعايير المعتمدة من الفريق الاستشاري.

-الحفاظ على علاقات فعالة مع الشركاء ودعم الفريق الاستشاري في جمع الأموال.

-صياغة برنامج العمل والميزانية وإدارة صرف الأموال.

- رصد تنفيذ المشاريع و الدروس المستفادة بشان أفضل الممارسات.[46]

وكما سبق الذكر عن أعضاء تحالف المدن لدينا :

ا)_ المنظمات غير الحكومية : و تتمثل في :

_**منظمة سكان الأحياء الفقيرة الدولية** المتاسسة في 1996 م أنظمت لمنظمة تحالف المدن في2007م.

-**الموئل من اجل الإنسانية الدولية** المتاسس في 1976 م والذي يسعى للقضاء على السكن غير اللائق، انظم لتحالف المدن في 2010م.

-**المنظمة العالمية للمدن الكبرى (Metropolis)** والتي تعمل لحل القضايا المؤثرة في المدن الكبيرة.

ب)_ الأعضاء المنتسبون لدينا :

-منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(**UNDP**).[47]

ج) _الحكومات : وهنا لدينا الحكومات التالية :

16حكومة وهي : الولايات المتحدة الأمريكية-بريطانيا-ألمانيا-فرنسا–ايطاليا-اسبانيا-السويد-استراليا-البرازيل- الشيلي- جنوب إفريقيا-النرويج-ايرلندا الشمالية-السويد- نيجيريا-إثيوبيا.[48]

د)-المنظمات الدولية : تتمثل المنظمات الدولية في منظمة تحالف المدن من: البنك الدولي-الاتحاد الأوروبي-برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية-برنامج الأمم المتحدة للبيئة.[49]

المبحث الرابع : دراسة تحليلية لرؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن

يتضمن برنامج إستراتيجية تنمية المدن رؤية متعددة الأبعاد في تخطيط المدينة تتمثل في:

المطلب الأول : المستوى الاقتصادي في البرنامج

اهتم برنامج إستراتيجية تنمية المدن بالتنمية المحلية الاقتصادية في المدينة، وقد قسمها إلى فرعين مهمين هما :

أولا التنمية المحلية الاقتصادية في البرنامج : والذي ينقسم إلى :

1)- نمو اقتصادي على المستوى المحلي :

يرى البرنامج أن مستقبل المدن يعتمد على ما لديها من قدرات اقتصادية وميزات أفضلية، فيجب تحديد أساليب لتحسين أداء المدينة الاقتصادي، وكفاءاتها بشكل عام ولتعزيز قدرة المدينة على المنافسة وطنيا ودوليا، وخلق فرص جديدة للعمل وسيشمل القطاع الاقتصادي غير الرسمي، وإشراك المنشاءآت الاستثمارية خاصة الصغرى والقطاع الخاص، وتامين زيادة مشاركتهم

واستثماراتهم، وهنا تتشكل أهمية تحقيق النجاح بشكل عام حيث النمو الاقتصادي يتشكل محليا بواسطة تفعيل جهات مدعمة للاقتصاد المحلي لتدفع به للمنافسة وطنيا ودوليا.

2)- الإدارة الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية :

في هذا الجانب يرى البرنامج أن على المدينة استيعاب ما لديها من ميزات أفضلية والاستفادة منها إلى أقصى حد، وان تركز على السلع والخدمات التي تتوافق معها، وان تزيد فرص التوظيف لقاعدة واسعة من العمالة، وان عملية صيانة التنمية الاقتصادية المحلية المعززة بأنظمة حكومية مالية سليمة، تكون مفيدة لتحسين قدرة المدينة للحصول على التمويل من القطاع الخاص للاستثمارات المطلوبة، ونجاح الإستراتيجية مرهون بوجود قاعدة إيراديه متينة لدى حكومة المدينة، وهذا ما يعطيها الحرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تبلور إلى مشاريع.[50]

وقد وضع البرنامج مؤشرات لقياس تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية وهي:

-تحسين الشروط وطرق الحصول على القروض في البلديات _ تدفق أفضل للإيرادات _ تحسين مستوى تقديم الخدمات _ مشاركة القطاع الخاص_ مشاركة القطاع غير الرسمي _تقليل ديون البلديات_ النشاط الاقتصادي للمرأة _تحسن شروط الحصول على قروض في إطار القطاع غير الرسمي.[51]

ثانيا : التحليل الاقتصادي في البرنامج

يقوم برنامج إستراتيجية تنمية المدن في تحليله الاقتصادي على ثلاث مستويات مهمة هي :

1)-تحليل مناخ الأعمال في المدينة : يعتمد التحليل الاقتصادي لبرنامج إستراتيجية تنمية المدن في تحليله لمناخ الأعمال في المدينة على نقاط اقتصادية مهمة وهي :

-الحوافز التي تقدمها السلطات المحلية : وهنا الحديث عن مختلف الحوافز سواء للشركات التجارية أو الخدماتية وهل هي ترقى لطموح الشركات للمواصلة في تقديم الأحسن للمدينة ؟ أم هناك نقائص لابد من تداركها ؟

-نظام الضرائب : إن نظام الضرائب مهم جدا للاقتصاد الوطني بشكل عام وللمدينة بشكل خاص، هذا إن كان يخدم المدينة، فقد لا يخدم نظام الضرائب المسطر على مستوى الدولة المدينة.

-سهولة الأعمال المبتدئة : وهنا دراسة إذا كان هناك تسهيل إداري من ناحية الحصول على القروض للنشاطات الصغيرة، لان هناك علاقة بين النجاح الاقتصادي في المدن ومقدار الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري[52]. وهنا قد بذل البنك الدولي ومحللون اقتصاديون أمثال هرناندو دي سوتو

Hernando De Soto جهودا كبيرة، فيما يتعلق بجهود إنشاء المؤسسات والمشروعات، حيث جل الروتين تفرضه الحكومة المركزية إلا أن عواقبه تلقى على عاتق الحكومة المحلية[53].

- **طبيعة الموافقة على استثمارات الشركات المالية** : هنا أيضا الحديث عن الوقت الذي يتطلبه الأمر لقبول شركة أجنبية، لأنه حسب البرنامج في الصين يتطلب الوقت اقل من يوم وفي مناطق أخرى تتعطل الموافقة، مما يؤدي إلى رحيل الشركة وفقدان فرصة تنمية اقتصادية، وتوفير مناصب عمل وما إلى ذلك.

-**بنية التشغيل في القطاع غير الرسمي** : وهنا دراسة مختلف القوانين واللوائح التي تؤثر على العمليات الصغيرة، وأيضا مواقف الحكومة تجاه القطاع غير الرسمي.[54] فالبرجوع لمدينة وازهو **Wuzhou** الصينية شجعت هذا القطاع وحقق نتائج ايجابية.[55]

2)- تحليل القدرة التنافسية

تحلل القدرة التنافسية للمدينة في برنامج إستراتيجية تنمية المدن من خلال ما يلي :

-**الاتجاهات الاقتصادية الأساسية في المدينة** : وهنا توضيح مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الرئيسية في المدينة عن طريق البيانات والسلاسل الزمنية وما إلى ذلك.

-**درجة التنوع مقابل التخصص** : هنا على المدينة أن تستفيد من التنوع الاقتصادي الموجود فيها بكيفية دعمه، وكذا يجب التخصص في أنشطة معينة للدخول بها للسوق العالمي ويرى البرنامج ان المدن الصغيرة تتجه نحو التنوع لا نها أكثر عرضة للمخاطر أما المدن الكبرى فهي تتجه نحو التخصص على المستوى العالمي.

-**دراسة إنتاجية كل قطاع في المدينة** : يجب على المخطط أن يعطي مدى إنتاجية كل قطاع داخل المدينة، وهل يقدم الأحسن ويسير بخطى جيدة ؟ أم يجب دعمه لتحسين مخرجاته ؟

-**التغير الاقتصادي** : بمرور الوقت تظهر نشاطات وتختفي أخرى، فيجب دراسة درجة هذا التغير وهل يخدم المدينة ؟ أم يخدم فئة معينة فقط ؟

-**التركيبة الاقتصادية والتغير:** يمكن استخدام بعض الإجراءات مثل تحليل مكونات التغير **shift and share** و لقياس التركيبة الاقتصادية من خلال توفير بيانات تجيب على الأسئلة التالية :

ما سرعة التغير الاقتصادي ؟ وهل يسير هذا التغير نحو تركيبة عالية القيمة ؟ وهل الأداء الاقتصادي للمدينة أفضل أم أسوا بالنسبة للمعايير الوطنية والإقليمية ؟

-**نسبة الشركات** : وهنا تقديم مفصل عن عدد الشركات في المدينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه.

-**الاستثمار الأجنبي المباشر**: وهنا دراسة الأنشطة التي يتجه لها المستثمرين الأجانب في المدينة، وكيف ندفعهم للاستثمار في نشاطات أخرى ؟

-**أداء الشركات** : وهو عنصر مهم بدا يأخذ في التنامي بعد التقلبات الاقتصادية العالمية وما أحدثته من إفلاس للشركات، وتعطل لنسبة من نشاطاتها، وكذا تسريح عمالها، وهنا دراسة مخاطر الهزات الاقتصادية وربطها بالشركة ومستوى التأثير في المدينة، وهل أداء الشركات الموجودة مطمئن نوعا ما ؟

-**احتياجات سوق العمل** : وهنا البحث في نوعية اليد العاملة التي يحتاجها سوق العمل ، وما الذي يمكن توفيره من مناصب عمل في المشاريع التي ستسطر على ابعد حد ؟[56]

-**كفاءة سوق العمل:** وهنا يجب تحديد كيفية نشر المعلومات المتعلقة بفرص العمل، وهل هناك مراكز تمنح معلومات حول العمالة؟ وكم عدد الأفراد الذين يضمنهم القطاع الخاص سنويا كنسبة من قوة العمل ؟

-**التسويق والترويج :** وهنا كيف تسوق المدينة وتروج نفسها إذا أخذنا في الحسبان أن10 % تمثل نسبة الإنفاق على الإعلانات في الدول متوسطة الدخل، أما الدول الكبرى فالنسبة اكبر من ذلك بكثير.[57]

-**الابتكار** : وهنا يتم دراسة أنواع الإبداع والابتكار في المدينة على مستوى التصنيع بكل قطاعاته كالأجهزة والتكنولوجيا العالية، وصناعة الدواء، والملابس وحتى الصناعة البيئية، وكيفية دعمها أكثر، سواء بمعارض دولية أو غيره من النشاطات المروجة.[58]

3)-التحليل المالي : إن التحليل المالي في تخطيط المدينة حسب البرنامج يقوم على ما يلي :

- **ميزانية الحكومة المالية** : يتم هنا دراسة جداول الإيرادات و النفقات للسنوات الخمس الماضية، وهنا، يجب التفريق بين القروض الجديدة ورأس المال المحلي، وتتضمن أيضا ما يلي :

-الإيرادات المحلية والنفقات : هنا يتم دراسة التغير في النفقات مع مرور الزمن، وما هي مصادر الإيرادات (الضرائب، الرسوم، مبيعات الأصول، عمليات الخصخصة).

- خطط تحسين رأس المال المحلي : وهنا التطرق إلى سياسات الاستثمار، وهل تخدم تحسين رأس المال؟

- حجم الإيرادات من خارج الميزانية : مثلا مبيعات الأراضي والتي لم تدرج في الميزانية الرسمية.

- التحويلات : وهنا دراسة أهمية وحجم ونسبة هذه التحويلات، سواء كانت من الحكومة الوطنية أو من جهات أخرى.

- خدمة الدين : وهنا دراسة مفصلة لديون المدينة، وما هو أداء المدينة في تسديد ديونها ؟

- الحصول على الائتمان: هنا يجب التطرق للسندات وإذا كانت الحكومة المحلية لديها أموال مجمعة أو أموال في إطار تنمية البلديات، ودراسة ما تم اقتراضه من قبل المدينة ومدة السداد.

-تعبئة رأس المال غير الحكومي : وهنا يجب القيام ببعض الدراسات تتلخص فيما يلي :

-اثر التعديلات على الأرض : وهنا كيف يمكن جذب رؤوس أموال كبيرة، إذا كان التعديل على مستوى الأرض اجري بطريقة جيدة.

-التبرعات المالية للمنظمات : دراسة لهذه الأموال وهل يتم استخدامها بشكل فعال ؟

-تدفقات القطاع الخاص المالية : وهنا دراسة لتدفقات الشركات المالية الأجنبية والاستثمار المحلي وكميته في كل قطاع .

-الحالة المالية للمصارف التجارية بالمدينة : وهنا قدرة المصارف على تمويل مشاريع المدينة المختلفة.[59]

المطلب الثاني : الحكم المحلي وتخفيف الفقر في البرنامج

أولا : الحكم المحلي في البرنامج

يرى برنامج استراتيجية تنمية المدن أن تحقيق الحكم المحلي في المدينة يكمن في تحقيق ما يسمى بالحوكمة ويعمل البرنامج على ترسيخها والعمل بها لتعزيز الديمقراطية والحفاظ على الامن والاستقرار في المدينة من جهة ومحاربة الفساد من جهة اخرى وذلك من خلال ما يلي:

1)-فاعلية اتخاذ القرار والإدارة : يرى البرنامج أن هذه النقطة هي احد عناصر الحكم المحلي الجيد، حيث طريقة اتخاذ القرار عن طريق الإجماع وممارسة المساءلة والمحاسبة يؤدي هذا إلى العدالة والكفاءة في تخصيص الموارد.[60]

2)- إعداد الميزانية : بداية لابد من توفير دراسات حول ميزانية الحكومة المحلية السابقة وهي تتخذ الشكل التالي :

-كيف تغيرت ميزانية الحكومة المحلية في حجمها وعناصرها مع مرور الوقت؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب جداول الإيرادات والنفقات على مدار خمس سنوات أو الدورة الاقتصادية الأخيرة، وأيضا بناء سيناريوهات للنفقات والإيرادات المتوقعة والتميز بين القروض الجديدة وسداد الديون ويجب إرفاق ذلك بالمعايير المحاسبية المستخدمة. ثم الإجابة عن التساؤل حول الكيفية التي تقوم بها الحكومة المحلية للتعزيز من مواردها ؟ وهل تقوم بذلك من خلال آليات تمويل مبتكرة (نظام البناء والتملك

والتنازل BOT أونظام التملك والبناء والتشغيل أو المشروعات المشتركة بين القطاع العام والخاص)، ثم الإجابة حول خطط تحسين رأسمال الحكومة المحلية والسياسة الاستثمارية والى أي مدى نفذت خطط تحسين رأس المال في وقت سابق؟[61]ثم يتم اعتماد الميزانية الجديدة لدى برنامج إستراتيجية تنمية المدن وهي بهذا الشكل :

-كيفية اختيار الأولويات في ميزانية الحكومة المحلية وكيفية تطوير نمو الإيرادات.

-ضرورة دعم الميزانية للفقراء في المدينة.

-ضرورة المساءلة المالية والسياسية.

3)-الأطر المؤسسية العامة

بالنسبة للأطر المؤسسية العامة، رأى البرنامج ضرورة تحديد واضح للأدوار والحقوق والواجبات ليس فقط للحكومة المحلية بل للقطاع الخاص، والحاجة إلى إصلاح البلديات ووضع مؤشرات لقياس مدى تحقيق الحكم المحلي في المدينة،[62] وهنا التساؤل حول صلاحيات الحكومة الوطنية والمتمثلة في : (الرقابة المالية -الإشراف على الديون -توفير الخدمات -إصدار سندات الدين – الخصخصة- الاستقلالية المالية) الموجهة للحكومة المحلية وأيضا التساؤل حول ماهية الحكومة المحلية ؟ وكيف تتخذ القرارات فيها ؟ والى أي مدى تحدد القوانين الوطنية هذا الهيكل ؟ وهل ينسجم هذا الهيكل المحلي مع المتطلبات المعاصرة للمدينة؟[63]

4)-أثار اللامركزية على الحكومة المحلية: وهنا يتطلب تحديد أثار اللامركزية على الشؤون المالية معلومات عما يلي:

-حجم التحويلات وحصتها النسبية مع إيرادات التشغيل في المدينة.

-درجة تحفيز إطار اللامركزية أو إعاقته لتحقيق الإيرادات المفوضة .

-مدى تخصيص التحويلات إلى أغراض واضحة.

- مصادر الإيرادات المفوضة.

-مرونة المدينة في ضبط مصادر الضرائب ومستوياتها استجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة.

-الفساد: وهنا ما مستوى الفساد في الحكومة المحلية؟ وما هي الإجراءات التي يجب القيام للحد من هذه الظاهرة .[64]

ويطرح البرنامج بعض المؤشرات في مجال الحكم الحضري منها :

تحسين المشاركة _إمكانية الحصول على المعلومات _تخفيف حدة النزاعات الاجتماعية_ إدارة مستقرة بتوجهات واضحة _تقليل التمييز _تحسين مستوى مشاركة المرأة _بناء القدرات بانتظام _ تبني المؤسسات العامة لما فيه مصلحة الفقراء.[65]

5)-علاقة الحكومة المحلية بالقطاع الخاص والمجتمع المدني

تعتمد رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن على مفهوم الحوكمة، لذا رأت ضرورة تدعيمها في الحكومة المحلية، وذلك من خلال الدراسة الأولية والتي تجيب عن طبيعة علاقة الحكومة المحلية بالقطاع الخاص، ثم مهارات الأخيرة في حل مختلف المشاكل في المدينة. والانطلاق أيضا في إعداد دراسة حول المجتمع المدني في المدينة، وكيف يتفاعل ويتعاون مع الحكومة المحلية على تشكيل مستقبل المدينة ؟ وكيف هي علاقة المجتمع المدني بالحكومة المحلية ؟ وهل هي عدائية أو تمكينية ؟[66]

ثانيا : تخفيف الفقر في البرنامج

يرى برنامج إستراتيجية تنمية المدن أن تخفيف الفقر لابد أن يكون من أكثر المخرجات لأي إستراتيجية تنموية في مدينة ما، ويدخل في نقاط تخفيف الفقر ما يلي :

1)- **حيازة الأراضي** : يرى البرنامج في هذا الإطار أن يتم الاعتراف الرسمي للفقراء في المدن بالسكن على أساس قدراتهم، وكذا الحق بحيازة الأراضي بطريقة منظمة ومدروسة من قبل الجهات المختصة في المدينة، لتكون عملية بناءها بصفة منظمة أيضا.

2)- تحسين قدرة الوصول للخدمات : وهنا يرى البرنامج ضرورة توفير الخدمات الأساسية في مناطق الفقراء، لأنهم يدفعون أسعار مرتفعة للخدمات التي توفرها الجهات الخاصة[67]، وذلك في الصحة والتعليم وفي البنية التحتية (المياه والصرف الصحي –تمويل الإسكان لصالح الفقراء-فتح البرامج الاجتماعية المستدامة-تسهيل الوصول للمدينة جغرافيا) وتركز إستراتيجية البرنامج في مجال الفقر على علاج أسباب الفقر وليس الأعراض والتركيز الاستراتيجي على التنمية المناصرة للفقراء.[68]

ووضع البرنامج جملة من المؤشرات لقياس تخفيف الفقر في المدينة وهي :

تحسين تقديم الخدمات_ سياسات لأسعار عادلة _ ترقية المستوطنات العشوائية _تقليل النفايات في مناطق الفقراء_ تحسين شروط القروض للأسر الفقيرة.[69]

المطلب الثالث : الخدمات والبيئة في البرنامج

أولا : الخدمات في البرنامج

يهتم البرنامج بالخدمات العامة في المدينة حيث يتم تقسيم هذا المستوى إلى :

1)-الدراسة الأولية للبنية التحتية : يرى برنامج إستراتيجية تنمية المدن أن يتم دراسة البنية التحتية ضمن هذه النقاط :

-أداء البنية التحتية : وهنا الحديث عن المؤسسات التي تعمل في مشاريع البنية التحتية العامة والخاصة، وعن مستوى أدائها وفعاليتها وتكلفة تغطيتها لهذه المشاريع.

- تنظيم البنية التحتية : وهنا الحديث عن مختلف الاستثمارات في مجال البنية التحتية، وهل هناك قطاع يأخذ حصص أكثر من قطاع أخر ؟

-البنية التحتية للطرق : وهنا التطرق لمختلف التغيرات الحادثة في هذا القطاع وحالة تسليم المشاريع.

-الكفاءة في انجاز البنية التحتية : وهنا الحديث عن التكنولوجيا المتوفرة في المدينة لإنجاز مشاريع البنية التحتية.

-الصيانة : وهنا دراسة كيف يتم الحفاظ على نظم البنية التحتية وقياس ذلك بالنسب المئوية.[70]

2)-الخدمات الأساسية في البنية التحتية : يدخل في هذا الجانب تشريح واقع الخدمات الأساسية في المدينة من خلال ما يلي :

-الشكل المكاني شبه الحضري: وهنا معرفة تركز الخدمات في المدينة فهل هي في المركز كما الدول النامية أو على الحواف كما الولايات المتحدة الأمريكية ويدخل في هذا الإطار ما يلي:

-موقع الاقتصاد الخدمي: ويدخل في هذا الجانب :

***التوزيع المكاني للوظائف والناتج الاقتصادي :** وهنا ما هي أهم العقد الاقتصادية (من حيث فرص العمل والناتج الاقتصادي في المدينة) ؟ حيث تتمثل العقد في: المناطق الصناعية-حدائق العلوم-المجمعات الإدارية-الكتل الاقتصادية...الخ وأين تقع هذه العقد؟ وكيف يتغير التوزيع المكاني للوظائف والناتج الاقتصادي؟

***الجغرافية الاجتماعية:** وهنا التساؤل عن الأماكن التي يسكنها الأشخاص الأكثر ثراء والأكثر فقرا؟ ما هي الأحياء الأخذة في الصعود والأحياء الأخذة في النزول؟ وهل ترتبط مناطق معينة في المدينة بجماعات عرقية أو دينية ...الخ؟

***جغرافيا الاستثمار:** وهنا التساؤل عن المناطق التي يتدفق فيها الاستثمار ولماذا؟ وما هي المناطق التي ينسحب منها الاستثمار ولماذا؟

***الازدحام:** وهنا ما هي الأجزاء الأكثر ازدحاما في المدينة ؟ وما الذي يمكن فعله مع مراعاة أن الكثافات العالية والاختناق لا يتلازمان (فالاختناق كثافة عالية تدار بشكل سيئ والنمو الحضري الذكي كثافة عالية تدار بشكل جيد)؟

***اقتصاد المعرفة** : وهنا التساؤل عن الأماكن التي تتواجد فيها أهم التكتلات المعرفية في المدينة وأين يتم تبادل الأفكار ؟

***محركات التوسع**: وهنا في أي الاتجاهات تتوسع المدينة بسرعة ؟ وما العلاقة بين استخدام الأراضي وبين خطط البيئة الحضرية وأنماط التنمية الطبيعية الفعلية على الأرض؟[71]

3)-الخدمات الأساسية في المدينة : في هذا الإطار سيتم الحديث عن مختلف الخدمات التي تقدم في المدينة مثل :

-العرض والطلب للسكن : وهنا كيف يتم انجاز العديد من الوحدات السكنية سنويا، وفق بيانات وسلاسل زمنية، وكذا أسعار العقارات ورخص البناء.

- مدى العقلانية في أسعار الأراضي : وهنا دراسة أسعار الأراضي في المدينة، وهل هي مشجعة أو غير مشجعة لاستثمارها في مجال السكن ؟ وما هي سياسات المدينة في هذا الإطار؟

- الإسكان والائتمان : وهنا دراسة حالة الأسر البسيطة إذا كان بإمكانها شراء مسكن عن طريق النظام المصرفي في المدينة، وما هي الإجراءات التي تكفل لهم الحصول على السكن ؟

- شبكات النقل : يجب إظهار مخطط شبكة النقل في المدينة وهي الطرق السريعة والمزدوجة، وما هو شكل الطرق التي تناسب المدينة ؟

- مرافق النقل : وهنا تحديد مرافق النقل الرئيسية في المدينة، كالمطارات والموانئ ومحطات السكة الحديدية، وما هي حالتها ؟ وهل تحتاج إلى صيانة ؟ وما إلى ذلك.[72]

-نقل البضائع : وهنا هل يتم نقل البضائع من والى اقرب ميناء بطريقة سريعة وآمنة ؟ وهل يمكن للازدحام المروري أن يؤثر في القدرة التنافسية خاصة لشركات التصنيع الآني **Just in time processe** حيث تكبدت مدينة كافيت لاجونا في مانيلا خسائر كبيرة جراء الازدحام المروري.[73]

- خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية : وهنا تحديد إذا كان هناك تنافسية في هذا القطاع أم استحواذ، وما هي القوانين المعتمدة لدى شركات الاتصالات سواء للمعتمدين أو الموزعين ؟

- الأماكن الترفيهية في المدينة : هل هذه الأماكن متاحة للجميع ؟ أم هي لطبقة معينة فقط ؟[74]

-استقطاب الكفاءات : وهنا طرح الأسئلة التالية :

-ما هي سياسات استقطاب الكفاءات ؟ كم عدد الموهوبين الذين استقطبتهم هذه السياسات ؟ وهل تؤدي سياسات الهجرة الداخلية إلى جذب كفاءات دولية أم أنها تمثل قيدا على هذا التدفق ؟

-تطوير الموارد البشرية : إن تطوير الموارد البشرية في المدينة مهم جدا لما له من أثار ايجابية لذا يرى البرنامج ضرورة القيام بمجموعة دراسات لمعرفة حالة الموارد البشرية في المدينة وذلك من خلال :

-التعليم كما وكيفا: تقاس جودة التعليم باستخدام مؤشرات رئيسية ولا تقل أهمية الكيف عن الكم ؟

-التعليم والاتساق الاقتصادي: وهنا إلى أي مدى تتسق المناهج التعليمية المحلية وخاصة الفنية مع الأعمال والأنشطة الاقتصادية الناشئة ؟

-إمكانية الحصول إلى التعليم: وهنا هل يستطيع الفقراء الحصول على التعليم؟ وهل يتوفر دعم مالي للطلاب ذوو الدخل المحدود؟

-الوصول الجغرافي لسوق العمل: وهنا التساؤل حول الفترة الزمنية و النفقات المالية للانتقال من المنزل إلى مقر العمل خاصة لمحدودي الدخل ؟[75]

ثانيا : البيئة في البرنامج

من خلال الدراسات الحضرية التي تقوم بها منظمة تحالف المدن والتي توصلت إلى التهديد في البيئة العالمية أدرجت البيئة في برنامج إستراتيجية تنمية المدن من خلال :

1)-الجودة البيئية : بالنسبة للجودة البيئية يعطي البرنامج مجموعة من الدراسات تتضمن ما يلي :

-تلوث الهواء : يتم دراسة زيادة أو نقصان الجسيمات العالقة في الجو، وما هي الآثار الصحية التي تسببها للمدينة ؟ وما هي التدابير التي يمكن القيام بها ؟

-النفايات ونوعية المياه : وهنا دراسة إذا كان هناك تحسن في نوعية المياه، ومدى تغطية نظام الصرف الصحي للمدينة وكيفية ومعالجة النفايات وأماكن طرحها.

-مصادر التلوث : وهنا تحديد نقاط انطلاق التلوث في المدينة سواء الهوائي أو المائي أو الأرضي.

-الاستدامة وسلامة إمدادات المياه : هنا الحديث عن حالة إمدادات المياه، هل هي جيدة ؟ كذلك عن مصادر المياه الجوفية وغيرها، وهل ستكفي الزيادات الديموغرافية المستقبلية ؟

-فقدان الأراضي الزراعية : وهنا تحديد أسباب فقدان الأراضي الزراعية في المدينة، سواء بفعل الزحف العمراني أو الحرائق، وما هي الاستراتيجيات المتخذة لمعالجة ذلك ؟

-نسبة الاخضرار في المدينة : وهنا دراسة إذا كانت المدينة جذابة للسياح وللمقيمين فيها، وكيف يمكن تحسين المناطق غير المخضرة بغطاء نباتي منظم وجذاب ؟[76] وإستراتيجية المباني الخضراء في المدينة.[77]

-المخاطر الطبيعية : وهنا دراسة المخاطر التي تهدد المدينة مستقبلا، سواء كانت وديان أو زلازل أو براكين وغيرها، وما الذي يمكن فعله لخفض حدة تلك المخاطر والتأهب لحالة الطوارئ في المدينة ؟ [78]

2)-استخدام الطاقة : لقد وضع البرنامج أربع مستويات لدراسة الطاقة في تخطيط المدينة وهي :

-المستوى الأول : يتحدث عن كفاءة استخدام الطاقة في المدينة، وستساعد السلاسل والبيانات في تحديد ذلك.

-المستوى الثاني : الشكل الحضري واستهلاك الطاقة، وهنا التطرق إذا كانت هناك محافظة للطاقة في المدينة.

-المستوى الثالث : إدارة استهلاك الطاقة، وهذه الدراسة تتجه إلى إظهار إذا كان هناك توازن بين العرض والطلب في مسالة الطاقة في المدن[79]، وهنا تتحدث المنظمة عن المولدات الكهربائية البديلة كطاقة الرياح والطاقة النووية، وعن النمط الحياتي الذي يوفر الطاقة في المدينة[80].

-المستوى الرابع : نوع الطاقة وهنا الأمر الأكثر أهمية وهو تحديد إذا كانت الطاقة المستعملة في المدينة صديقة للبيئة أو مهددة لها. [81]

المطلب الرابع : المقاربة التشاركية ومراحل إعداد الخطة في البرنامج

أولا : المقاربة التشاركية في البرنامج

يصر البرنامج على منح أهمية للقطاع الخاص في وضع الخطة، لأنه حسب الدراسة التي يقدمها أن هناك ارتفاع في المشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص في البنية التحتية في العالم منذ 1991م[82]، إضافة إلى ما يسميهم بأصحاب المصلحة، وهم كل من ممثلي الحكومة المركزية وممثلي السلطات المحلية والجمعيات الأهلية، وكذا مشاركة الخبراء بمختلف تخصصاتهم، ويرى البرنامج أن هذا الأسلوب يسهل تدفق المعلومات في مختلف مراحل الخطة، وهي أيضا وسيلة للتوصل إلى توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة، ويجب تسهيل وصول المجتمع في المدينة إلى الخطة، ويجب أيضا الاستثمار في بناء قدرات المنظمات الأهلية، لان الدراسات أثبتت أن هذه الأخيرة خطوط واضحة للمسؤولية لأنها أصلا تدافع من اجل قضايا مجتمعية[83].

ثانيا : مراحل إعداد الخطة في البرنامج

يعتمد البرنامج على ثمانية مراحل وذلك لإعداد مخطط المدينة تتمثل في:

1)-بدا العملية : يتمثل بدا العملية في اجتماع أصحاب المصلحة الرئيسين بالأخذ بعين الاعتبار الحلقات التشاورية عن طريق البرامج الإذاعية حول ما يتطلع إليه جمهور المدينة لكن وضع إستراتيجية يتطلب مجموعة صغيرة.[84]

2)-وضع الحدود الأولية : يتطلب وضع الحدود الأولية عاملين رئيسين هما:

- التحديد المكاني : يعد تحديد النطاق المكاني لإستراتيجية تنمية المدن مهما لوجود علاقة بين حجم المنطقة تغطيها الإستراتيجية وعمقها وينطوي التحديد المكاني على استخدام صور الاستشعار عن بعد**remote-sensing imagery**

- مجالات التركيز الأساسية : وهنا يجب أن يتم تحديد نطاق إستراتيجية تنمية المدن ويجب أن تعتمد على استراتيجيات عالية الجودة.

3)- التقييم الأولي : يتم تقيم المدينة عن طريق فريق يقوده مجموعة من المحللين الحضريين والباحثين في مجال المدن حيث يتم استخدام منهجية الفحص وتحديد المدى **scan-scope methodology** التي تركز على المساحات المكانية والقضايا الموضوعية ويجب أن تحدد هذه المرحلة تقييم برامج التغيير الأساسية مثل التركيبة السكانية والتقنية والبنية الاقتصادية الدولية ويجب هنا فهم الحجم الكلي للتغير واتجاهه ومعدله وتعد الدراسة المقارنة التي يقوم بها المتخصصون مهمة من خلال مقارنة اداء المدينة مع مدن أخرى قابلة للمقارنة. ويتم التقييم الأولي عن طريق :

-المحركات: أي ما لذي يحدد اقتصاد المدينة وما هي أدوارها الوطنية والدولية وما لذي يحرك نموها والمحركات نوعان داخلية: تتمثل في قدرات الموارد البشرية المحلية أما الخارجية فتتمثل في : الاستثمار الأجنبي واطر السياسات الوطنية والطلب على الصادرات .[85]

-المسح : تعتمد هذه المرحلة على مسح المدينة من حيث اقتصادها وتقديم الخدمات والبيئة والشكل المكاني والظروف الاجتماعية.

-تحديد المدى(scoping) : وهنا تحديد مدى مجالات القضايا المهمة فمثلا في الجانب الاقتصادي يتم تحديد المدى عن طريق المقابلات مع مديري الشركات سريعة النمو وآرائهم حول مستقبل المدينة الاقتصادي.[86]

4)- **صياغة الرؤية :** إن الرؤية هي بيان المكانة التي تريد أن تصل إليها المدينة خلال مدة تتراوح بين 10الى 15 سنة ويجب أن تكون متسقة داخليا وواقعيا وان تركز على السمات التي تنفرد بها المدينة وان تكون مرنة قادرة على التكيف في مواجهة عالم اليوم المتسم بالضبابية والتغير السريع.

5)- **تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (swot)** : عند انتهاء التقييم الأولي والاتفاق على الرؤية تبدأ جماعة المصلحة في تحديد نقاط القوة الضعف وتبين هذه النقاط خصائص المدينة الداخلية والمتمثلة في :

-مؤسسات القطاع الخاص والعام والقطاع الثالث في المدينة.

-العوامل الاقتصادية والسمات الطبيعية.

-حالة البيئة الطبيعية في المدينة.

أما الفرص والتهديدات فهي متعلقة بالبيئة الخارجية وما تتميز به من اتجاهات اقتصادية وتقنية وسياسية واجتماعية ومختلف الصدمات...الخ[87]

6)-تحديد التوجهات الإستراتيجية : تتولى جماعة الأصحاب المصلحة بتحديد التوجهات الإستراتيجية حيث يعتمد التوجه الاستراتيجي على افتراض النتائج ولا يجب اختيار أكثر من 5استراتيجيات وإلا سوف تفقد التركيز ويقاس انجاز أهداف الإستراتيجية وفق مؤشرات.[88]

7)- بناء الوعي : لكي تنجح إستراتيجية تنمية المدن لابد أن يدعمها المجتمع لذا لابد من نشر هذه الرؤية أي المعلومات المتعلقة بالتوجهات الإستراتيجية في كل المدينة من خلال وسائل الإعلام وإنشاء موقع تفاعلي عبر الانترنت مع المواطنين.

8)- التنفيذ : لتنفيذ إستراتيجية تنمية المدن لابد من صياغة خطة عمل لكل توجه من توجهاتها حيث يتم اعتماد مجموعة من الإجراءات لخطة العمل.[89]

خاتمة

يظهر من خلال تحليل هذه الدراسة، أن تخطيط المدينة تحول من مسؤولية تخص الدولة الوطنية وإدارتها المحلية إلى مسؤولية تخص المنظمات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات، والتي كانت تهتم بالمدينة من جوانب متعددة ولكن بازدياد مشاكل المدن من جهة وأهمية تخطيطها لمواجهة تلك التحديات ولتحقيق التنمية والأمن والاستقرار فيها من جهة أخرى ، لذا وجدت المنظمات الدولية نفسها غير قادرة على حل تلك المشاكل منفردة، فاتجهت في البداية إلى شراكات ثنائية فيما بينها، ولان مشاكل المدن في ازدياد مستمر تكلل التعاون الثنائي بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في 1999 م في إنشاء منظمة تحالف المدن، والتي تحمل اكبر مشروع عالمي يلخص تجارب منظماتها مع المدن، وهو برنامج إستراتيجية تنمية المدن هذا البرنامج الذي يلخص رؤية كل منظمة، فهو يحتوي على جانب بيئي يعمل له برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ إنشائه ، وكذا جانب الخدمات المتعددة والذي يؤطره برنامج الأمم

المتحدة للمستوطنات البشرية ، ولدينا جانب تخفيف الفقر والذي تتقاسمه كل من منظمة الأحياء الفقيرة الدولية والبنك الدولي، أما جانب التنمية والمقاربة التشاركية في التخطيط فيتقاسمه البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وتضيف منظمة المتروبوليس أو المدن الكبرى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبراتهما الخاصة بالمدن، ومنه يمكن القول إن برنامج إستراتيجية المدن هو رؤية حديثة لتخطيط المدينة في العصر الحالي يختزل تجارب المنظمات الدولية في مجال تنمية المدينة.

الهوامش

1)Barry،Cullingwort and Vincent،Nadin، **Town and country planning in uk** ،14ED، London And Newyork **:**Routledge،2006 ،p: 17.

2)إسماعيل،احمد علي، **دراسات في جغرافية المدن** ، القاهرة : دار الثقافة والنشر والتوزيع ،1988، ص:.357

3) صلاح الدين، البحيري ، **قراءات في التخطيط الاقليمي وجهة نظر جغرافية** ، دمشق : دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1993، ص:.9

4) The quality assurancy agency for higher education، **town and country planning**، The quality assurancy agency for higher education ، **ت ز** ، 3\12\2010 ، 15:00 **:س** ، انظر :

http://www.qaa.ac.uk/academicinfrastructure/benchmark/honours/tcp.pdf

5) فاروق، عباس حيدر، **تخطيط المدن والقرى**، الاسكندرية : منشاة المعارف ، 1994، ص:.3

6)هاشم، عبود الموسوي ، **التخطيط والتصميم الحضري**، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،2006، ص: .35

7)Andrew Blowers and Bob Evans ، **Town planning into the 21 st contury** ،London :Routledg، 1997،p، p: 06، 07.

8) البنك الدولي ، **تنمية المناطق الحضرية**، البنك الدولي، **ت ز:** 6\6|2010،**س:** 13:10،انظر:

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22434442~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

9)منظمة تحالف المدن ،**دليل الى استراتيجية تنمية المدن** ، ط1، منظمة تحالف المدن ،2006 م،ص:.08

10)اسماعيل ،ابراهيم الشيخ دره ،**اقتصاديات الإسكان**، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب ،1988،

ص، ص :11 ،.12

11)اسماعيل ، ابراهيم الشيخ دره، المرجع السابق، ص:.19

12)مصطفى، محمد موسى، **التكديس السكاني العشوائي والإرهاب** ، ط1 ، الرياض : جامعة نايف للعلوم الامنية ، 2010، ص:.19

13) عبد الله ،العلي النعيم ،**الاحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية** ، معهد انماء المدن العربية ، **ت ز:**13\6\2010، **س:** 11:30،انظر:
http://www.araburban.org/AUDI/Arabic/Articles/Article12.htm

14) منظمة تحالف المدن ،**دليل الى استراتيجية تنمية المدن** ، مرجع سابق الذكر، ص:.9

15)برنامج الامم المتحدة الانمائي للبيئة، **تقرير التنمية البشرية لعام 2011م**، برنامج الامم المتحدة الانمائي للبيئة ،2نوفمبر2011م، ص:.3

16)منظمة تحالف المدن، **دليل الى استراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص:.25

17)محمد ،عبد الباقي محمد ابراهيم وعبد المنعم ،احمد الفقي،**الادارة البيئية للعمران الحضري**، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي الثاني للهندسة المعمارية والتخطيط العمراني، جامعة عين شمس ، مصر ،25 اكتوبر 2008 ، ص:.1

18) مارتين، اورث، **تخطيط المدن في القرن 21** ، مجلة الارض الالمانية ،**ت ز:** 11 \02\2010،**س:**16:00، انظر:

www.magazin-deutschland.de/.../stadtplanung-im-21-jahrhundert.html

19) البنك الدولي، **تنمية المناطق الحضرية**، البنك الدولي، مرجع سابق الذكر.

20)نعمة الله،عنيسي،**مخاطر تلوث البيئة**، بيروت، دار الفكر العربي، 1998، ص:.98

21)محمد ،عبد الباقي محمد ابراهيم و عبد المنعم ،احمد الفقي،**الادارة البيئية للعمران الحضري**، مرجع سابق الذكر، ص:10.

22) محمد ،عبد الباقي محمد ابراهيم ،**تطور عمران المدن الجديدة في عصر الاستهلاك المنخفض للطاقة**، ورقة مقدمة لمؤتمر تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة قضايا و أولويات، الاسكندرية،28 مارس 2009 م ، ص:2.

23) منظمة تحالف المدن، **دليل الى استراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر ،ص:.25

24)محمد ،عبد الباقي محمد ابراهيم ،**تطورعمران المدن الجديدة في عصر الاستهلاك المنخفض للطاقة** ،مرجع سابق الذكر، ص:.3

25) ***مجلة القطاع الهندسي***، دور التخطيط العمراني في الحد من المشاكل البيئية الناجمة عن حركة النقل ،إبراهيم، محمد عبد الباقي محمد، مرجع سابق الذكر،ص:.4

26)منظمة تحالف المدن، **دليل الى استراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص: .25

27) منال ، عرسان سعيد قرارية ، **آليات تفعيل الوعي و المشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية**، مذكرة ماجستير،(غير منشورة) ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح ، نابلس، فلسطين ،2004، ص:20.

28)علاء، سليم اسعد صلاح، **خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني و النمو الاقتصادي دراسة تحليلية لمدينة نابلس**، مذكرة ماجستير،(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2006،ص:.30

29) محمد،عبد الشفيع عيسى ، **مفهوم ومضمون التنمية المحلية**، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي السودانية، **ت ز:** 12|10|2010، **س**:9:15، انظر:*www.welfare.gov.sd/workshop/tanmia/11.pdf*

30)قوت القلوب، محمد فريد،**تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية**، ط1، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،2000، ص: .189

31) Yasser، Elcheshtawy، **Planning midde estern cities an urban kaleidoscope in globalizing**، London :Routledge ،May 2004، p:17 .

32)عدنان، عبدالله الشيحة، **التنمية الحضرية للمدن السعودية وتحديات العولمة**، مركز الامير سلمان للإدارة المحلية،

ت ز:6\08\2010،**س**:8:12، انظر: http://www.psclg.org.sa/web/articles/more/29.pdf

33) رسلان، خضور ،**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنعكساتها على سوريا**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،

ت ز:9\3\2011،**س**:13:12، انظر:

www.mafhoum.com/syr/articles_06/khaddour.pdf - Pages similaires

34)عدنان، عبدالله الشيحة، **التنمية الحضرية للمدن السعودية وتحديات العولمة**، مرجع سابق الذكر.

35)Rutherford H،Platt **Megapolis:An enduring Enigma**، the tecnology and culture review ،The johns hopkins uneversity، usa، ،number1،january ،2010، p:223.

36)عدنان، عبدالله الشيحة، **التنمية الحضرية للمدن السعودية وتحديات العولمة**، مرجع سابق الذكر.

37)حازم، الببلاوي ،**النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الى نهاية الحرب الباردة**، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،2000، ص : 44.

38)البنك الدولي ، **تاريخ البنك الدولي**، البنك الدولي ، **ت ز**:13\04\2010 ،**س** : 17:20،انظر:

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:20443393~menuPK:743814~pageP

39) تادونوري ،اينوماتا،**الاستعراض الاداري للإدارة البيئية في منظومة الامم المتحدة** ، الامم المتحدة، 2008، ص،ص:.2،5

40) تادونوري ،اينوماتا، المرجع السابق ، ص: .3

41) منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ،**تاريخ البرنامج**، منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، **ت ز**:1\02\2011 ، **س**:18:00،انظر:http://www.unhabitat.org.jo/inp/view.asp?ID=42

42)منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، **تقرير مرحلي مشترك بين المديرية التنفيذية لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية والمديرية التنفيذية للامم المتحدة للبيئة**، منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية،5 مايو 2003، ص: 4.

43) امانة جدة ، **برنامج المؤشرات الحضرية**، **امانة جدة، ت ز**:9\2\2011، **س**:21:20، انظر :

http://juo.jeddah.gov.sa/Content/15911726159115927101591_15911592822215911591159115928230159216571591.asp

44)منظمة الامم المتحدة، **تقرير المديرية التنفيذية لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية عن استعراض وتقيم التقدم المحرز في تنفيذ اعمال المونل**، الامم المتحدة ، ص، ص: .3،2

45)معهد إنماء المدن العربية ،**ما هي إستراتيجية تنمية المدن**، معهد إنماء المدن العربية، **ت ز**: 12 \04\2010، **س**: 10:00، انظر: http ://www.araburban.org/AUDI/Arabic/Right/05CDS/

46) The Cities Alliance، **Charter**، The Cities Alliance، **ت ز** : 2012\08\01، **س:22:00**، انظر :

http://www.citiesalliance.org/charter#intro

47)The Cities alliance ، **Local Authorities**، The Cities alliance، **ت ز** : 2012\08\01، **:** انظر :http://www.citiesalliance.org/ca/local-authorities-page ،**10 : 22 س**

48) The Cities Alliance، **Governments**، The Cities Alliance، **ت ز :** 2012\08\01 ، **س :** **انظر ،13 :22**

http://www.citiesalliance.org/ca/associate-members

49) The Cities Alliance، **Multi-lateral Organisations**، The Cities Alliance **ت:**، **ز**، 2\6\2010، **س**: 00 :00 ، انظر :

http://www.citiesalliance.org/ca/multi-lateral-organisations

50)معهد إنماء المدن العربية، **ملخص ندوة إستراتيجية تنمية المدن بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، معهد إنماء المدن العربية ،**ت ز:** 4\4 \2010، **س:** 11:00،انظر:

http://www.araburban.org/AUDI/Arabic/Right/01Conferences/RS2912081038MH.htm

51)معهد إنماء المدن العربية ، **الرقابة على إستراتيجية تنمية المدن**، معهد إنماء المدن العربية ، **ت ز:**4\4\2010، **س**: 11:10،انظر:http://www.araburban.org/cds/Arabic/about04.html

52)Douglas Webster and Larissa Muller ، **City développement strategy guidelines driving urban performance** ،The Cities Allianc ، 2006 ، p :55.

53) منظمة تحالف المدن، **دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص: 89.

54)Douglas Webster and Larissa Muller ،idem، p :55 .

55)منظمة تحالف المدن، **دليل الى استراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص: .90

56)Douglas Webster and Larissa Muller ،op.cit، p:56 .

57) منظمة تحالف المدن، **دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص: 92.

58)Douglas Webster and Larissa Muller ،idem، p : 56.

59) Douglas Webster and Larissa Muller ، ibid ،p،p:65،66.

60)معهد إنماء المدن العربية ،**ما هي إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر.

61)منظمة تحالف المدن، **دليل إلى استراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص: .103

62)معهد إنماء المدن العربية ،**ما هي إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر.

63)منظمة تحالف المدن، **دليل الى استراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص: 107.

64) Douglas Webster and Larissa Muller ،op.cit،p:61.

65) معهد إنماء المدن العربية ، **الرقابة على إستراتيجية تنمية المدن**، معهد إنماء المدن العربية ، مرجع سابق الذكر.

66)_ منظمة تحالف المدن، **دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص: 110.

67) معهد إنماء المدن العربية ، **ملخص ندوة برنامج إستراتيجية تنمية المدن بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، معهد إنماء المدن العربية، مرجع سابق الذكر.

68 منظمة تحالف المدن، **دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص، ص:31،34.

69) معهد إنماء المدن العربية ،**الرقابة على إستراتيجية تنمية المدن** ،معهد انماء المدن العربية، مرجع سابق الذكر.

70)Douglas Webster and Larissa Muller، op.cit،p :61.

71)Douglas Webster and Larissa Muller ،idem، p :56.

72) Douglas Webster and Larissa Muller ،op.cit، p: 59.

73) منظمة تحالف المدن، **دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص:100.

74) Douglas Webster and Larissa Muller ،idem، p: 59.

75)-The Cities Allianc،**Guide to City Development Strategies Improving Urban Performance**، The Cities Allianc، 2006،p : 33.

76) Douglas Webster and Larissa Muller ،op.cit، p :58.

77**)** The Cities Allianc،**Guide to City Development Strategies Improving Urban Performance**، The Cities Allianc، 2006 ، idem،p:33.

78) Douglas Webster and Larissa Muller،idem، p: 58.

79)Douglas Webster and Larissa Muller، op.cit،p: 60.

80**)** The Cities Allianc، **Guide to City Development Strategies Improving Urban Performance**،idem، p، 33.

81) Douglas Webster and Larissa Muller،،idem، p:60.

82)The *world bank*، **linking cds with sustainable financing**، The *world bank* ز ت : ،*3\ 4\2010*، **س** : 13:00 ، انظر :

info.worldbank.org/etools/library/latestversion_p.asp?objectID=238887

83) Douglas Webster and Larissa Muller ،op.cit، p :70 .

84) The Cities Alliance، **Formulating a CDS: guidelines**، The workshop of ASCII Urban، Hyderabad، India،، 2006 ، p : 2.

85) The Cities Allianc، **Guide to City Development Strategies Improving Urban Performance**، op. cit،

،p،p: 45، 46.

86) The Cities Allianc، **Guide to City Development Strategies Improving Urban Performance**، ibid،

،p،p:47،48

87) Ibid،p،p: 49، 51.

88) The Cities Allianc، **Guide to City Development Strategies Improving Urban Performance**، op. cit،

،p،p: 52، 53.

89)The Cities Alliance، **Formulating a CDS: guidelines**، The workshop of ASCII Urban، Hyderabad، India، 2006 ،idem، p : 2.